الاقتصاد المصري:
نظرة مغايرة لمعالجة أزماته

د. أحمد حلمي عبد اللطيف
خبير اقتصاد سياسي

ملخص:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساسًا إلى الندرة النسبية للموارد الاقتصادية. فلو توافرت الموارد الاقتصادية دائما وبالقدر المطلوب لإشباع الاحتياجات البشرية إشباعا تاما لزالت المشكلة الاقتصادية تماما.

وتختلف النظرة للمشكلة الاقتصادية من وجود موارد محدودة نسبيا في مواجهة حاجات متعددة ومتزايدة وفقا للمذهب الاقتصادي السائد. فالنظام الرأسمالي ينظر للندرة النسبية في الموارد أو بما سماه «شح الطبيعة» على أنه جوهر المشكلة الاقتصادية، وصور الإنسان على أنه في صراع مع الطبيعة من أجل البقاء. أما النظام الاشتراكي فقد اعتبر جوهر المشكلة الاقتصادية في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، والمنهج الاقتصادي الإسلامي يرفض هذا التفسير وذاك، فالموارد سخرها الله تعالى بقدر البشر كما وكيفا، وجعل الملكية الخاصة ملكية نظيفة وحقا مشروعا ينمو في حضن القيم الإيمانية، والمشكلة الاقتصادية مرجعها إلى سلوك البشر وحلها يتطلب سلوكا بشريا جيدًا يقوم على السعي في الأرض والاستخدام الأمثل للموارد.

والمشكلة الاقتصادية في مصر فاقت كل تصور فهي مشكلة لا ترجع إلى ندرة الموارد وإنما ترجع في حقيقتها إلى نقص في الموارد نتيجة لتفشى مظاهر الفساد الذي أهدر اغلب هذه الموارد وسوء الاستخدام للقدر المتاح منها وتغليب المصلحة الشخصية على الصالح العام وهو عرف لفترة زمنية طويلة ماضية سيطرة رأس المال على مقدرات الدولة مستغلين في ذلك زواج الثروة بالسلطة، وازداد الأغنياء غنا وازداد الفقراء فقرًا حيث نجد في الوقت نفسه من هم

رؤية تركية
2013 - 5
34 - 19

لا يجدون قوت يومهم ويعيشون على أقل من دولارين يوميا.

وفي إطار هذا التقديم فلم يخل تاريخ الاقتصاد المصرى ولفترة طويلة من الزمن، من حالات تفاقم المشكلات التي تمثل عقبة كأداء في سبيل تحقيق أهداف النمو المستدام. هذه العقبات التي أثرت بشكل كبير على أحوال المواطنين المعيشية وعلى أداء الاقتصاد بشكل عام.

لـم يخل تاريـخ الاقتصـاد المصـرى ولفترة طويلة من الزمن، من حالات تفاقم المشكلات التـي تمثل عقبـة كأداء في سبيـل تحقيق أهداف النمو المستدام

فلقد مر الاقتصاد المصري بمراحل تطور متعاقبة إذ شهدت المرحلة الأولى، والممثلة في الفترة (1960 – 1964) أعلى متوسط معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ (6.4 ٪) وذلك بفعل السياسات الاقتصادية المستندة على البعد الأيديولوجي الاشتراكي.

وفي أثناء الخطة الخمسية الثانية للمدة (1965 – 1969) والتي تمثل بداية المرحلة الثانية (مرحلة اقتصاد حرب) نجد انه في أثناء تلك المرحلة دخلت مصر في حرب مع اليمن في عام (1966)، ثم حرب في عام (1967)، لذا فان في أثناء تلك المدة اتبعت سياسات اقتصادية ارتبطت بضغوطات الحرب والتي جسدت في حينها أبعادا سياسية وأيديولوجية عبرت عن توجهات الحكومة المصرية بتقديم المعطى السياسي والأيديولوجي على المعطى الاقتصادي مما تسبب بانخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (4.1 ٪).

وفي المرحلة الثالثة في الفترة (1970 – 1974) استمرت الحكومة المصرية بالتوجهات السياسية والأيديولوجية ذاتها مما أضفى إلى نتائج اقتصادية خطيرة كان من بين أهمها تدهور مؤشر كفاءة الأداء للقطاع العام مما تسبب بالفعل بانخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (2.9 ٪).

وفي الفترة (1975 – 1979)، دخل الاقتصاد المصري مرحلة جديدة شهدت تحولا كبيرًا في توجهات الحكومة السياسية والأيديولوجية، واخذ المعطى الاقتصادي يتقدم على المعطى السياسي والأيديولوجي بعض الشيء.

إذ بدأت الحكومة بإتباع (سياسة الباب المفتوح) تحت ضغوط الظرف الاقتصادي الموضوعي الموروث الذي صاغتها مرحلة الحرب، وأخذت بتبديل الية ادارة الموارد الاقتصادية من آلية التخطيط المركزي إلى آلية السوق على وفق نهج اقتصاد السوق الحر، وأخذت بتوسيع أسباب جذب الاستثمار الاجنبي، وهذا ما تسبب بالفعل بارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (9.6 ٪)، أعقبة انخفاض في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ (7.4 ٪) في أثناء الخطة الخمسية الخامسة في الفترة (1980 – 1984).

أما المرحلة الرابعة فإنها تمثلت بمرحلة الخطة الخمسية السادسة في الفترة (1985

– 1989) حيث شهدت ارتباط السياسات الاقتصادية بمتغيرات حكمت مسارها أهمها النقص الحاد في الموارد المالية من النقد الاجنبي بسبب تدني أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية وتراجع حركة الملاحة في قناة السويس وانخفاض الإيرادات السياحية وعليه فان انخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (4.4 ٪) يعد انعكاسا موضوعيا لضغوطات تلك المتغيرات.

إن الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد المصري في أثناء عقود متعاقبة لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة السياسات الاقتصادية التي رسمتها الحكومات السابقة، وتجسد بعض المؤشرات الاقتصادية ذلك الوضع، والتي تمثل بدورها أسباب دفع من الداخل و/ أو ضغوط من الخارج، والتي جعلت من خيار تبني برامج الاصلاح الاقتصادي خيارًا يكاد يكون وحيدا. ومن هذه المؤشرات ارتفاع معدل التضخم وزيادة العجز في الميزان التجاري في الفترة المكورة، ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا والمعدة للتصدير، كما ادى ارتفاع معدل النمو السكانى إلى زيادة معدل البطالة وتراجع اعداد قوة العمل في قطاع الزراعة، وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نحو 14 ٪ في عام 1986 وتراجعه مع بداية تطبيق سياسة الاصلاح في عام 1990 حتى بلغ نحو 9 ٪ وفقا لبيانات صندوق النقد الدولى في عام 2007. كما عانى الاقتصاد المصري من مديونية أثقلت كاهله نتيجة لأن الاقتصاد المصرى وقع تحت سيطرة متغيرات اقتصادية حاكمة خارجية، تمثلت في انهيار أسعار النفط الخام في عام (1986) وانخفاض عوائد قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج إلى (37 ٪)

أحد أعمدة الاقتصاد المصري السياحة وتنميتها تحتوي العديد من المشاريع التي تساهم في زيادة الدخل القومي لمصر

لقد بيت الفترات السابقة مدى تطور الأزمات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد المصرى، وحتى الآن لا زال الاقتصاد يواجه أزمات متلاحقة قبل اندلاع ثورة 25 يناير وبعدها بفعل عوامل جديدة أثرت سلبيًا على الأداء الاقتصادي على مستوى كافة قطاعات الدولة.

ففى السنوات القليلة الماضية قبيل اندلاع الثورة عانى الاقتصاد من من مظاهر خلل في الاقتصاد أخذ منحى جديد علاوة على الاختلالات الهيكلية في بينة الاقتصاد، وساهمت بشكل كبير في قيام الثورة على الفساد والتردى الاقتصادي التي آلت إليه البلاد. ونعتقد أن هذه المظاهر أخذت الأشكال التالية :

كل مظاهر الفساد الحكومى والادارى الذي ترتب عليه اتساع الفجوة بين كل فئات المجتمع والتي نتج عنها تكون فئة معينة قليلة تستحوذ على أكثر من 80 ٪ من المقدرات في الدولة، بينما تستحوذ الفئة الأكثر والتي تمثل نحو 80 ٪ من المجتمع فتستحوذ على نحو 20 ٪ فقط من دخل الدولة.

تنامى معدلات الفقر في الاقتصاد بشكل غير مسبوق حيث قدرت بعض الجهات معدل الفقر بنحو 40 ٪ أفراد المجتمع.

الارتفاع المستمر في أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المواطن البسيط.

غياب المنتج المحلى بشكل عبير والاعتماد على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

زيادة حجم الواردات السلعية بشكل كبير عن حجم الصادرات السلعية مما ترتب على ذلك فجوة ميزان التجارة المصرى لصالح الواردات وهو ما يكبد الدولة أموال طائلة واستنزاف العملات الأجنبية.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الاختلالات القطاعية التي شهدتها البلاد على مدى الأعوام الماضية قبل الثورة والتي أدت إلى خروج المواطنين بشكل غير مسبوق إلى الميادين والشوارع للمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، هذا ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية كثيرًا في العمين الماضيين ولكن كان الوضع الاقتصادي يشير إلى واقع جديد فاقم الأزمات وأكثر منها.

تتوقع خطة الدولة الحالية أن يصل إلى نحو 4.5 % خلال العام القادم إلا أن التوترات السياسية وعدم الاستقرار قد يحول دون ذلك

واقع الاقتصاد المصرى حاليا:

بمراجعة الواقع المصرى في الفترة الزمنية القصيرة الماضية، نجد أن مصر شهدت تغيرات هامة أثرت على الأحوال المعيشية للمواطن وعلى أداء الاقتصاد بشكل كبير.

ونتناول فيما أهم هذه التغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعى والسياسي:

1- تراجع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليصل إلى نحو 2 ٪ في عام 2011/2012 مقابل 4 ٪ في العام السابق، وتتوقع خطة الدولة الحالية أن يصل إلى نحو 4.5 ٪ خلال العام القادم إلا أن التوترات السياسية وعدم الاستقرار قد يحول دون ذلك.

2- بلغ العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة في عام 2011/2012 نحو 134.4 مليار جنيه بنسبة 8.6 ٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وقد قدر العجز في مشروع الموازنة الحالية 2012/2013 بنحو 135 مليار جنيه بنسبة 7.6 ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ن ومن المتوقع بلوغ العجز نحو 200 مليار جنيه بسبب عدم الاستقرار وتراجع معدل الاستثمار

إلى نحو 11 ٪ هذا العام مقابل 20 ٪ منذ عامين سابقين وذلك وفقًا لبيانات وزارة المالية.

3- تفاقم حجم الدين العام المحلى حيث ليصل في عام 2012 إلى نحو 1.337 مليار جنيه، بينما بلغ الدين الخارجي نحو 34 مليار دولار في نفس السنة.

4- ارتفاع حجم البطالة ليصل إلى نحو 3 مليون متعطل في عام 10/ 2011، وبالتالي ارتفع معدل البطالة من 11.8 ٪ في عام 10/ 2011، ويتوقع أن يصل إلى نحو 12.4 ٪ في نهاية 11/ 2012.

5- بلغ معدل التضخم الذروة في عام 08/ 2009 حيث وصل إلى 16.2 ٪ مع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، ثم انخفض إلى 11.8 ٪ في عام 09/ 2010، والى 11 ٪ في عام 10/ 2011. وتشير معدلات التضخم خلال النصف الأول من 11/ 2012 إلى تحسن نسبى حيث انخفض من 10.7 ٪ في يوليو 2011 إلى 7.5 ٪ في أكتوبر 2011 ليعاود الارتفاع النسبى إلى 9.9 ٪ في فبراير2012، وقد وصل في مطلع عام 2013 نحو 10.4 ٪.

6- ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة الدولية، حيث أشار تقرير التنافسية العالمية لعام 2009/ 2010 إلى أن مصر اختلت المركز الـ 70 عالميًا من بين 133 دولة. كما احتلت مركزًا متأخرا

زيادة الاستثمارات والمشاريع الجديدة من أهم عوامل تنمية الاقتصاد المصري

بالنسبة للاستقرار الاقتصادي حيث جاء ترتيبها 120 من بين 133 دولة.

7- لم يتمكن الاقتصاد المصرى من تنويع الهيكل الاقتصادي خلال السنوات الماضية.

الوضع الراهـن لمصر اقتصاديـا واجتماعيا وسياسيا يعكس مظاهر الخلل التي يرزح تحت وطأتها أفراد المجتمع كافة لفترات طويلة

8- وعلى المستوى الخارجي، سجل ميزان المدفوعات قيمة سالبة لصافى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق صافى تدفق للخارج بلغ نحو 418.1 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 11/ 2012. هذا بالإضافة إلى انخفاض إيرادات السياحة ودخل الاستثمار بالخارج وصافى الصادرات غير البترولية، والتي ساهمت في مجموعها في الضغط على الاحتياطيات من النقد الاجنبى والتي انخفضت من 36 مليار دولار في 2010 إلى 18 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011، ثم إلى 16.4 مليار دولار في يناير 2012، و15 مليار دولار في مارس 2012، وان عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى 15.2 مليار دولار في ابريل 2012. كما تحسن قليلًا لتصل إلى نحو 17 مليار دولار في يناير 2013.

9- ارتفعت معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، حيث اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما أدى ذلك إلى عدم الشعور بالمساواة في الحصول على العوائد ومكتسبات التنمية، حيث وصلت هذه المعدلات إلى نحو 25.2 ٪ في عام 2011/2010 مقابل 21.6 ٪ عام 08/ 2009 و16.7 ٪ في عام 99/ 2000. ويعتبر ريف الوجه القبلى هو الأكثر فقرًا، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر حوالى 51 ٪ من اجمالى السكان الوجه القبلى في عام 10/ 2011، مقابل 44 ٪ في عام 08/ 2009.

إن تصور الوضع الراهن لمصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يعكس مظاهر الخلل التي يرزح تحت وطأتها أفراد المجتمع كافة لفترات طويلة، الأمر الذي تتطلب معه حزمة من السياسات المالية والنقدية والتجارية والاجتماعية تتفاعل معًا وبطريقة تحقق التوازن الاقتصادي بما يضمن تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في التنمية على كل الأصعدة، وبما يضمن التعرف على أسباب التراجع في النمو، حتى يمكن لصانع القرار ومنفذه أن يضع تصورًا سليمًا لأهداف الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، آخذًا في الاعتبار كل قطاعات الاقتصاد القومى واعتمادا على فلسفة الجمع ما بين دعم دور القطاع الخاص والدولة لتحقيق هذه الغايات وبشكل متسارع يستهدف في المقام الأول البعد الاجتماعى والإنسان المصرى عصب التنمية الاقتصادية.

وبمراجعة وضع الاقتصاد المصرى بعد ثورة 25 يناير، فلم تكن أحوال مصر توحى بالتفاؤل عند البعض في البداية بسبب ما ترتب على تداعيات الثورة من تراجع

الاهتمام بزيادة المشاريع الزراعية أهم مراحل النمو الاقتصادي

في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشعور العام بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وعلى الرغم من هذا الوضع السلبى إلا أن ما تتميز به مصر من توافر مقومات طبيعية تنموية هائلة ومتراكمة، تعبر عن ميزة نسبية لم تتوافر لغيرها من البلدان قد يستدعى التحول إلى حالة من التفاؤل في القدرة على التغلب على كل مظاهر الخلل السابقة لأن الإنسان المصرى يمكنه مواجهة كل التحديات المستقبلية ولدية إمكانيات يمكن بها التغلب عليها مستقبلًا ويشهد تاريخ مصر على ذلك عبر سنين طويلة. وقد ورد في وثيقة الخطة المعروضة بشكل واضح أهم التحديات وأيضا المقومات الذاتية التي من خلالها يمكن بناء صورة متفائلة حول مستقبل مصر الاقتصادي والاجتماعى، كما أوضحت وثيقة الخطة في ثناياها.

التحديات التي تواجه الاقتصاد المصرى

إن تحقيق الأهداف المتفائلة المنشودة لواقع الاقتصاد المصرى، إنما يضع عددًا من التحديات التي تتطلب توافر القدرة على مواجهة حالة الخلل الاقتصادي والاجتماعى في كافة قطاعات الاقتصاد المصرى والتحول إلى معدلات نمو وتنمية أفضل مما كان في الفترة الزمنية الماضية. وبما يوحى بمستقبل أفضل لمصر اقتصاديًا واجتماعيًا. فقد رصدت بيانات خطة عام 2012/ 2013 عددًا من التحديات التي تفرض نفسها على الواقع المصرى، ويمكن مواجهتها اعتمادًا على تنفيذ برامج وسياسات عامة في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بشكل أمثل على قطاعات الاقتصاد القومى وبما يضمن تحقيق أهداف الثورة المجيدة.

وفيما يلي نعرض لأهم هذه التحديات :

10- إلى أى مدى يمكن الاستفادة من الموارد المتاحة في مصر مثل قناة السويس وشبة جزيرة سيناء وجنوب الوادى والوادى الجديد ونهر النيل والاراضى الزراعية والثروات القومية سواء البشرية أو المادية والطبيعية.

11- إمكانية استغلال موارد الطاقة الطبيعية المتاحة.

12- استهداف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تيسير التمويل وتنمية التجارة وتطوير نظم التسويق والتوزيع لكل المنتجات.

13- إمكانية العودة للاهتمام بمشروع المدينة الذكية وإنشاء المدن الصديقة للبيئة في المناطق الصحراوية.

14- إلى أى مدى يمكن استغلال الموارد المتاحة لدعم الأبحاث العلمية والتكنولوجية والصناعية، وإنشاء مراكز البحوث العلمية وربط الصناعة بالمراكز والجامعات في إطار برنامج موحد.

15- التركيز على الصناعات العنقودية من خلال إنشاء بنية صناعية مترابطة بهدف رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة.

16- دعم التحالف التقنى المحلى والدولى.

17- القدرة على النهوض بالشركات المملوكة للدولة.

18- التركيز على التنمية الزراعية التي تقوم على التكامل بين الزراعة والتصنيع الزراعى وسائر الصناعات والأنشطة المرتبطة بهما مثل التسويق والتوزيع.

19- إلى أى مدى يمكن بناء استراتيجية متكاملة للتنمية الإقليمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي والأفريقى. والتوجه نحو إنشاء مناطق تجارية وصناعية بالتعاون مع تلك الدول.

وحتى يمكن مواجهة هذه التحديات فمن الممكن وضع تصور طموح طويل الأجل يقوم على بناء استراتيجية لوضع حلول لعدد من القضايا المحورية بالتزامن مع مواجهة التحديات السابقة. ومن أهم هذه القضايا ما يلى :

(ا) إيجاد حلول جذرية لمشكلة تفاقم الدين العام من خلال التعاون مع الجهات والمنظمات الدولية لإنشاء هيكل مالى سليم، ووضع خطة كاملة لإعادة هيكلة نظام الدعم ورفع مستوى الدخول.

(ب) توفير فرص العمل من خلال تبنى آليات للتوظيف وتطوير شبكة الأمان الاجتماعى ووضع نظام التدريب يقوم على التدريب التحويلي وتأهيل الشباب في مختلف التخصصات.

(جـ) تحقيق التنمية الإقليمية وتطوير النظم الاجتماعية والتربوية والنهوض بقطاع الصناعة وتحقيق التوسعات المكانية، خاصة بالنسبة لمحدودى الدخل.

(د) دعم قدرة مصر على المنافسة الدولية وهذا يتطلب توافر الميزات التنافسية لمصر.

(هـ) دعم البنية التحتية للخدمات الاجتماعية سواء في قطاع الصناعة أو في الحياة الاجتماعية.

تكاليف الثورات الاقتصادية لا تقاس أمام منافعها الحقيقية الآنية والمستقبلية فالتغيير الذي أحدثته ثورة 25 يناير سيعزز وضع الاقتصاد المصري

إن مواجهة هذه القضايا أصبحت من أهم عوامل النهوض بالاقتصاد المصرى ومواجه كل التحديات التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي وإتاحة الفرصة للأجيال القادمة لكي يحققوا غايتهم في الحياة الكريمة.

أسباب الأزمة الاقتصادية الأخيرة:

لقد تراجعت الكثير من مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى بدرجة كبيرة بعد ثورة 25 يناير متأثرة بشكل أساسى بضعف الإنتاج الذي توقف خلال فترات الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار،فقد تكبد الاقتصاد خسائر إضافية تقدر بنحو مليار وسبعمائة مليون دولار من جراء الثورة؟.. والواقع يعكس أن هذا المبلغ الذي تحمله الاقتصاد كعبء عليه لا يمثل سوى جزء ضئيل مما عانت منه مصر في المرحلة السابقة وتكاليف الثورات الاقتصادية لا تقاس أمام منافعها الحقيقية الآنية والمستقبلية فالتغيير الذي أحدثته ثورة 25 يناير سيعزز وضع الاقتصاد المصري وُينظر للنظرية الاقتصادية في علم الاقتصاد على أنها تمثل الأداة أو الوسيلة التي يستعين بها المحلل الاقتصادي في إجراء تحليله للظواهر التي يدرسها وتفسيرها، ولها مفهومان : مفهوم واقعي من خلاله تمثل نظرية علمية يتحدد إطارها بملاحظة الواقع وتفسيره. والمفهوم الثاني هو المفهوم المثالي وهو مفهوم لا يعني انفصال النظرية الاقتصادية عن الواقع تماما. ولكن المقصود بالمفهوم المثالي : هو ارتباط النظرية ببعض الأهداف المرغوبة والتي يظن صاحب النظرية انه ينبغي تحقيقها في الواقع، وهذا المفهوم هو ما يتفق مع أهداف العدل الاجتماعى وحد الكفاية على الأقل للمواطنين، وهو يملك من الوسائل المتعددة والمتكاملة ما يحقق هذا الهدف المنشود الذي قامت الثورة من أجله.

نظرة مغايرة لمعالجة الأزمة:

مواجهة المشكلة الاقتصادية هي معركة تتطلب العمل والجهد والصبر قبل أن تتحقق النتائج. فلابد من وجود الإرادة السياسية التي تعتبر شرطًا ضروريا ومسبقًا لتحقيق النجاح في السياسة مهما بلغت حكمتها أو عبقريتها. ثم يلى ذلك الشرط وهو الشرط الكافى الممثل في الاستقرار والأمن والشعور بالأمان من ناحية، ووضوح النظام السياسي وتوجهاته الأساسية واستقراره بما يساعد علي وضوح الرؤية في المستقبل من ناحية أخري. فمن المعروف أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل لابد أن تتوافر له البيئة المناسبة، خاصة في ميداني الاستقرار الأمني والوضوح السياسي والقانوني.

ومع الاعتراف بأن هناك ازمة اقتصادية كبيرة فلابد من وضع الرؤية المستقبلية التي

يمكن أن تضع مصر على طريق مواجهة الأزمة وتحسن الاقتصاد في كل جوانبه العديدة مما يمكن من الوقوف علي طريق التقدم وحيث يمكن أن تحقق طفرة اقتصادية فترة قصيرة قادمة يشعر فيها المواطن بأنه يعمل ويحص في ذات الوقت على دخل مناسب يمكنه من العيش حياة :

إن مصر فـي حاجة للاستفادة مـن التجربة التركية، وإن كانت مصـر تفوقها بمواردها المتنوعة التي حباها الله بها

إن التصور المطروح كرؤية مغايرة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الآن انما تقوم على عناصر بناء اقتصادي جديد يتحدد وفقًا لتوافر ما يلي :

1- أن تتحقق القدرة علي زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو، وإنما لابد أن يصاحبها شعور بالانتماء والإنصاف وذلك بأن يتم توزيع عوائد التنمية بشكل يحقق الشعور بالعدالة مع رعاية الفقراء والمهمشين مع استيعابهم. والعدالة الاجتماعية ليست بديلا عن اقتصاد السوق بقدر ما هي انضباط له.

2- ويواجه الاقتصاد المصري مجموعة من الصعوبات الطارئة التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي ويخشي أن تنعكس علي الوضع الاقتصادي والأمن الاجتماعي. وأهم هذه الصعوبات هي مشكلة العجز في الموازنة ونقص السيولة، خاصة من العملات الأجنبية.

3- سوف تحتاج مصر، غالبا، للعالم الخارجي خاصة الدول التي حققت نجاحًا اقتصاديا واضحًا مثل ماليزيا ودول جنوب شرق آسيا لأنها في حاجة إلى استيعاب هذه التجارب وحاجتها إلى رؤوس أموال عربية أو غير عربية، نظرا لأن معدل الادخار المحلي في مصر يتراوح بين 15 - 17 في المائة، وهي تحتاج إلي معدل للاستثمار لا يقل عن 30 ٪ سنويا لفترة قادمة قد تصل إلى 20 - 30 عام وذلك للحاق بالمجتمعات الصناعية. وأما السبب الثاني للانفتاح الخارجي فهو ضرورة الإفادة من التكنولوجيا العالمية والمشاركة فيها.

4- لقد استشرى مقوم الفساد والذي أصبح لفترة طويلة سياسة مهيمنة منظمة ممنهجة. ونتيجة طبيعية لهذا الفساد المنظم أصبحت التنمية الاقتصادية معضلة والتنمية الاجتماعية مفقودة وكادت الطبقة الوسطى أن تزول، وقد ترتب على ذلك تفاقم عجز الموازنة العامة حتى بلغ 200 مليار جنيه وفقًا لآخر تقدير، وتجاوز الدين العام المصري «الحدود الآمنة»، فقد بلغ 1.33 تريليون جنيه مصري حتى يناير 2013 هذا علاوة على تفاقم البطالة والتضخم وعجز الميزان التجاري.

وإزاء كل هذا الفساد، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقيام الثورة

المباركة، فقد أصبحت الرؤية المطروحة للخروج من هذا المأزق الكبير تقوم على استهداف مباشر للعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لأبناء مصر فهذا هدف مثالي في القريب والبعيد.

ولعل ما في النموذج التركى دليلا على محاربة الفساد حيث أصبحت دولة يتربع اقتصادها ليكون سادس أقوى اقتصاد في أوروبا والسابع عشر على مستوى العالم. ومن خلال إلقاء نظرة على بعض الأرقام الاقتصادية المقارنة بين العام 2002 ووقتنا الحالي نجد أن حجم التجارة في تركيا كان 250 مليارا دولار وقد وصل الآن إلى أكثر من 840 مليار، كما كانت فوائد استدانة الدولة 64 ٪ أما الآن فقد بلغت أقل من 7 ٪، وكان التضخم 30 ٪ والآن أصبح 6,4 ٪، وكان الدين الكلي 64 ٪ من الميزانية العامة أما الآن الدين الكلي للدخل القومي بلغ أقل من 30 ٪، كما زاد تمويل المزارعين والمهنيين بنسبة عشرة أضعاف وزاد المستفيدين منه. وانتقل الدخل القومي للفرد من 2300 دولار ليصل الآن إلى 11 ألف دولار متضاعفا أكثر من أربعة مرات، وفي الوقت نفسه يتوقع أن يصل الدخل القومي للفرد في العام 2023 إلى 25 ألف دولار، وأن يصل حجم التجارة الخارجية إلى واحد تريليون دولار[1].

إن مصر في حاجة للاستفادة من التجربة التركية، وإن كانت مصر تفوقها بمواردها المتنوعة التي حباها الله بها، وأصبحت الآن فرصة مصر الحقيقية أكبر للخروج من عنق الزجاجة.

5- إن الاستمرار بالأخذ باقتصاد السوق يتطلب وجود الدولة القوية التي تحظي بالدعم الشعبي. والمقصود بالسوق هنا تلك السوق التي تحقق الكفاءة في الإنتاج من خلال المنافسة والبعد عن الممارسات الاحتكارية والتي تتسم بالأمانة والخضوع لإشراف الدولة مع احترام القانون.

6- كما أن السياسة المالية ينبغي أن تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي مع الإصلاح الضريبي، من خلال الوقوف بحزم ضد الإسراف في الإنفاق الحكومى دون ضوابط حاكمة حتى لا نقع دائماً فريسة للاقتراض من الخارج ونحمل الأجيال القادمة عبء هذه القروض والتي تأكل اغلب إيرادات الدولة. وكذلك ترشيد الدعم بإيصاله إلى مستحقيه الحقيقيين، وربط الدعم المقدم للقطاعات الاقتصادية بتوفير فرص العمل وحماية حقوق العمال، وتحقيق أولويات خطة التنمية بحيث تنعكس التنمية على أفراد المجتمع.

ونعتقد انه من المهم في هذا السياق ترشيد دعم الطاقة والذي يحقق الاستفادة لفئة معينة ويصب في مصلحة الأغنياء، حيث يقدر هذا الدعم بنحو 67 مليار جنيه.

7- إن الإيرادات الضريبية يسهم فيها القطاع الخاص بنسبة محدودة، فعائدات الضرائب تشكل نحو 60 ٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، يدفع منها الموظفون نحو 9.5 مليارات دولار، والنشاط التجاري والصناعي قرابة 4.5 مليارات.

وفيما يتعلق بضرائب شركات الأموال التي تقدر ب62 مليار دولار، كما أن هيئتي قناة السويس[2] والبترول تدفعان نحو 39.9 مليارا منها، والباقي وهو 22 مليارا موزع بين شركات الأموال للقطاعين العام والخاص، أما الضرائب غير المباشرة، التي من أبرز صورها الضريبة العامة على المبيعات فقد بلغت نحو 28.7 مليار جنيه، بعد أن كانت في منتصف التسعينات نحو أربعة مليارات جنيه فقط لا غير.

8- أهمية وضع خطة قصيرة الأجل تقوم على توجيه جزء أكبر من الموازنة العامة للدولة نحو الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إعادة النظر في المخصصات التي كانت تنفق على الأمن على أن يقتصر الإنفاق الأمني على تحقيق الأمن النفسي والمادي للمواطنين، وفتح المجال للقطاع الخاص وفقا لتوجيهات الدولة ورقابتها لاتخاذ دوره الأساسي في تحقيق تغير هيكلي في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة نمو الناتج القومي الحقيقي وتنويعه وفقا لأولويات المجتمع، مع أهمية استخدام أسلوب الدولة للحافز القومي لتوجيه رجال الأعمال بإنتاج تلك الأولويات (ضروريات المجتمع) وضرورة النظر إلى المستقبل الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد واحداث تغيرات مناسبة تحقق طموحات الاجيال القادمة، فهيكل النشاط الاقتصادي المصري يعاني من تشوه واضح يعكسه توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات الرئيسة، الصناعة والزراعة والخدمات. فقطاع الخدمات هو صاحب النصيب الأكبر من حيث مساهمته في الناتج المحلي لاستحواذه على ما يزيد عن 50 ٪، وهو ما همش من مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة وهما القطاعان اللذان يتيحان فرص عمل حقيقية ودائمة ويشكلان قدرا مهما من القيمة المضافة. وميزان المدفوعات لا يجبره إلا الإيرادات الريعية المتمثلة في البترول، الذي يمثل نحو 50٪ من الصادرات المصرية، ويحقق نحو عشرة مليارات دولار سنويا، والسياحة التي تحقق نحو تسعة مليارات دولار، وعوائد العاملين بالخارج التي تقدر بنحو 6.3 مليارات دولار، وقناة السويس[3] التي تقترب إيراداتها من 4.8 مليارات دولار.

ومن هنا تبدو أهمية الاستفادة مما حباه الله بمصر من موارد وحسن استخدامها خاصة بالقوة السكانية في مصر باعتبارها مصدر قوة وعصب للتنمية والخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الحقيقي بالتركيز على قطاع الصناعة وتحقيق التوازن بينه وبين القطاعات الأخرى وفي مقدمتها قطاع الزراعة.

9- كما يمكن الاستفادة من العمالة المدربة وتأهيل العمالة غير المدربة وتيسير سبل العمل لهم من خلال إقامة شبكة معلومات عن الاحتياجات العمالية

الاقتصاد المصري قادر في المرحلة القادمة على النمو الحقيقي بإرادة شعبية وبما ينهي المطالب الفئوية ويحقق الحياة الطيبة الكريمة التي لا تقبل سوى بحد أدنى يضمن العيش الكريم لكل مواطن

بالتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي التطوعي، ويمكن في هذا الإطار تفعيل دور المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوسائل التمويل المتعددة والمتنوعة مع المتابعة اللازمة لذلك وهو ما يسهم في علاج مشكلة البطالة ويدفع بعجلة الإنتاج، خاصة وأن صانع السياسة الاقتصادية مطالب بما بين سبعمائة ألف و750 ألف وظيفة سنويا.

10- كما يمكن تيسير سبل الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي بلغت قيمته حاليا نحو 6.7 مليارات دولار) وفق شروط وطنية لا تفرط في موارد الدولة وسيادتها حسب احتياجات التنمية، وأن تُعطى من المزايا بقدر مساهمتها في جلب التكنولوجيا والصادرات وإتاحة فرص العمل، وعدم مزاحمة الصناعة الوطنية بدلا من تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع البترول والاستحواذ على الشركات الوطنية، والنشاط العقاري والسياحي.

11- إن الاقتصاد المصري قادر في المرحلة القادمة على النمو الحقيقي بإرادة شعبية وبما ينهي المطالب الفئوية ويحقق الحياة الطيبة الكريمة التي لا تقبل سوى بحد أدنى يضمن العيش الكريم لكل مواطن وحياة يسودها الأمن والعدل، وتخلو من شبح الجوع والكراهية والبغضاء والأثرة، وتُراعي العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروة حتى لا يكون المال لفئة دون غيرها.

12- وهناك إمكانية لمضاعفة دخل القومي خلال عشر سنوات من خلال إتباع سياسات تقوم على زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات بمعدل سنوي قدره 7,2 ٪، وهذا بالطبع يتطلب تنفيذ العديد من المشروعات الإنتاجية. ويعني ضرورة الوصول بمعدل الاستثمار السنوي إلى 28 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليعطي العائد المطلوب. وهذا يتطلب مجموعة من السياسات الحافزة على الاستثمار والنمو، منها: خفض معدلات الضغط الضريبي، وخفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق العام الاستثماري، وحماية الإنتاج المحلي.

13- إن تحويلات المصريين بالخارج كافية للمساعدة في عملية الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الأزمة الحالية خاصة أنه خلال الفترة الحالية كانت جملة التحويلات النقدية بنحو 17 – 18 مليار

دولار. كما أن هذه التحويلات لم تتراجع بعد الثورة ومن المتوقع أن ترتفع العام الحالي بصورة كبيرة.

رؤيــة مواجهة الأزمــة الاقتصادية المصرية ومستقبل الاقتصاد تستدعــى معرفة النظام الاقتصادي الذي تتبعه مصر

وتشير البيانات المتاحة إلى أن العشرة ملايين مصري المتواجدين في الخارج قاموا في ثمانية أشهر بزيادة تحويلاتهم، والتي وصلت إلى 18 مليار دولار، وقد تزيد في العام القادم.

مستقبل الاقتصاد المصرى في الفترة القادمة :

إن المتنبئ بمستقبل الاقتصاد المصرى، يجب أن يستعيد ذاكرة الماضى وما حدث فيه لان التاريخ دائماً يمكن أن نستفيد منه لوضع تصور للمستقبل.

من هذا المنطلق فإن مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر حاليًا تشبهة أزمات مر بها الاقتصاد منذ قرابة خمسين عاما مضت وكان من بين هذه الأزمات هزيمة عام 1967 وأزمة شديدة في النقد الأجنبي في منتصف عام (74/ 1975)، ثم العجز عن سداد الديون الخارجية في موعدها في 86/ 1987. كان لكل أزمة من هذه الأزمات الثلاث ظروفها وأسبابها الخاصة، كما أن الأزمة الحالية تتسم بطابع خاص، ومع ذلك فإن هناك دروسًا هامة يمكن استخلاصها من الأزمات السابقة مما يتيح لنا ذلك توقع بعض الأشياء درسًا مهمًا يمكن استخلاصه من الأزمات السابقة مما يسمح لنا بتوقع بعض الأشياء فيما يتعلق بأزمتنا الحالية.

وفي هذا الإطار نسوق ما يلى :

1 – إن جذور أزمة الاقتصاد المصرى تكمن في الاقتصاد العينى الذي يعانى من ضعف بنيوى نتيجة السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال الـ30 عاما الماضية، والتي انعكست في أزمة ميزان المدفوعات المصرى، ويكفينا أن ننظر إلى ارتفاع درجة الانكشاف الغذائى للاقتصاد المصرى وتدهور نسب الاكتفاء الذاتى في الحبوب الغذائية الرئيسية نتيجة السياسات الزراعية المطبقة خلال تلك الفترة، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية بشكل كبير مما فاقم من حجم العجز في الميزان التجاري وضعف تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، وبالتالي استنزاف جانب مهم من النقد الأجنبي الذي تولده حصيلة الصادرات السلعية.

2 – إن الاقتصاد المصري يتميز بالتنوع، وبه إمكانات إذا أحسن استغلالها تتوفر حياة أفضل للمواطن بعد أن عانى الاقتصاد من التداعيات السلبية نتيجة الثورة التي قد تؤدي إلي تراجع معدل النمو إلا أنها ستفرز في المستقبل مناخًا جيدًا للاستثمار الوطني والأجنبي شريطة الاستقرار السياسي.

3- من المهم العمل على تطوير النظام الضريبي، وذلك عن طريق العودة إلى نظام الضريبة التصاعدية على الدخل ووضع خطة محكمة لمحاربة التهرب الضريبي، وكذلك إعطاء حوافز لتحصيل المتأخرات الضريبية.

4- ترشيد النفقات العامة للجهاز الإداري للدولة، ولا سيما ما يتعلق بالسيارات الحكومية والسفر للخارج ومكافآت المستشارين.

5- إعادة هيكلة نظام الأجور والمعاشات. وفي هذا الصدد فلابد من رفع الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص إلى 1000 جنيه شهريًا، مع إعادة النظر في هذا الرقم سنويًا لزيادته في حدود معدل التضخم، كما يستدعى الأمر أيضا، وضع حد أقصى للأجور الشاملة في الجهاز الإداري للدولة فقط، ويقترح أن يكون في حدود 35 ألفًا، هذا علاوة على ضرورة زيادة المعاشات ووضع حد أدنى للمعاش، بحيث لا يقل عن 50 في المائة من الحد الأدنى للأجور، مع تطبيق نظام لإعانة البطالة.

6- الإسراع في علاج مشكلة الدعم الذي تجاوز 150 مليار جنيه في السنة والذي يذهب جزء كبير منه إلى غير مستحقيه من ذوي الدخل المرتفع وكذلك إلى الوسطاء.

إن علاج مشكلة الدعم سيعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، كما سيسمح لمحدودي الدخل بالحصول على السلع المدعمة بسهولة ويسر وكرامة. وعلاج مشكلة الدعم يختلف من سلعة لأخرى، فعلى سبيل المثال يمكن اتباع نظام الكوبونات بالنسبة للبوتاجاز والبنزين، ويمكن إلغاء دعم الطاقة عن الصناعات كثيفة الاستهلاك، ثم يلغى نهائيًا عن جميع الصناعات بشكل تدريجي.

7- تشجيع الصناعة الوطنية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق مواجهة الآفات الثلاث الرئيسة، التي تعوق الصناعة المصرية في الوقت الحالي، وهي الإغراق والتهريب والإجراءات الروتينية.

8- تطوير الأجهزة الرقابية، ويكفي أن نذكر هنا أنه على الرغم من وجود الجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، وجهاز مباحث الأموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع فالأمر الذي يستدعى بالضرورة حتمية تطوير هذه الأجهزة.

9- توجيه اهتمام خاص للتنمية الريفية والزراعية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إعادة هيكلة الإرشاد الزراعي، إعطاء جهة أكبر للمحاصيل غير التقليدية، العمل على توفير الائتمان الزراعي وبشروط ميسرة.

10- إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، على أن يتم ذلك تدريجيًا وعن طريق إعطاء مزايا وحوافز لأصحاب مشروعات القطاع غير الرسمي للاندماج في القطاع الرسمي، وسوف يؤدي ذلك

إلى زيادة حصيلة الضرائب، وكذلك حصيلة التأمينات الاجتماعية، علاوة على ضمان جودة السلع في جميع المشروعات.

11- سرعة استرداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، والتي تقدر بمئات المليارات من الجنيهات، وهذا يستدعي أن تكون المحاكمات أمام محاكم عادية، والاتصال بأحد المكاتب الدولية المتخصصة لمتابعة هذا الموضوع دوليا. ويمكن أن يساعد هذا الإجراء على تقليل إصدار أذون الخزانة التي تزايدت زيادة كبيرة في السنين الأخيرة.

12- تشجيع نظام التعاقد بين الحكومة والقطاع الخاص لسرعة توفير الخدمات للمواطنين، وذلك عن طريق تعاقد الحكومة مع القطاع الخاص، على أن يقوم بتوفير الخدمات المختلفة (مستشفيات، مدارس، محطات توليد كهرباء.. الخ) وتشتري الحكومة منه الخدمات فقط.

وفي ضوء ما سبق فإن رؤية مواجهة الأزمة الاقتصادية المصرية ومستقبل الاقتصاد تستدعى معرفة النظام الاقتصادي الذي تتبعه مصر، وهنا حينما نعود إلى آراء حينما أيد ميلتون فريدمان الاقتصادي الامريكى الشهير النظام الرأسمالي لأسباب عديدة فهل نحن يمكن ان نحقق مستقبلًا اقتصاديا مزدهرًا في ظل نظام رأسمالى أم انه يمكن أن نحقق طموحاتنا الاقتصادية والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة بنظام اقتصادي آخر.

المهم في هذا الشأن ان ندرك تمام الإدراك أن الخصوصية المصرية وخصوصية شعبها تفرض دائما النظام الذي يحقق طموحات الشعب الذي عانى الكثير على مر التاريخ ولكنه حقق انجازات ما حققها شعب بدأ حياته على هذه الأرض منذ آلاف السنين.

وختام القول أن الشعب المصري الذي اتحد قديما واستطاع طرد الهكسوس والفرس والفرنجة والمغول، والذي استطاع أن يواجه بكل شجاعة حملة نابليون وحملة فريزر، والذي استطاع أن يهزم إسرائيل في أكتوبر 1973، هذا الشعب العظيم الذي انتصر في ثورة 25 يناير، لا شك انه قادر على اجتياز كل العقبات الاقتصادية والسياسية، بما فيها من مشاكل وصعوبات، ولكن ذلك يحتاج إلى مزيد من العمل والجهد والإنتاج، وتغيير كثير من السلوكيات، واستعادة القيم والمثل العليا الأصيلة التي جعلت من الشعب المصرى مناضلًا في كل وقت وحين وباحثًا عن ذاته ومحققًا أهدافه بحيث يستمر بقاءه دون عناء ومتوقعا أن الجهد هو سر الخروج من أي أزمة تواجهه.

الهوامش:

(1) راجع في ذلك بيانات تقارير البنك المركزى، أعداد مختلفة.

(2) HYPERLINK «http://www.masress.com/city?name= % D8 % A7 % D9 % 84 % D8 % B3 % D9 % 88 % D9 % 8A % D8 % B3»

(3) HYPERLINK «http://www.masress.com/city?name= % D8 % A7 % D9 % 84 % D8 % B3 % D9 % 88 % D9 % 8A % D8 % B3»